اسم مشتق من الذكوة وهي الجمرة الملتهبة والمراد

بالذكوات الربوات البيض الصغيرة المحيطة بمقام أمير

المؤمنين علي بن أبي طالب{عليه السلام}

شبهها لضيائها وتوهجها عند شروق الشمس عليها لما فيها

موضع قبر علي بن أبي طالب {عليه السلام}

من الدراري المضيئة

{در النجف}فكأنها جمرات ملتهبة وهي المرتفع من الأرض،

وهي ثلاثة مرتفعات صغيرة نتوءات بارزة في أرض الغري وقد

سميت الغري باسمها، وكلمة بيض لبروزهاعن الأرض.وفي رواية

إنّها موضع خلوته أو إنّها موضع عبادته وفي رواية أخرى

في رواية المفضل عن الإمام الصادق {عليه السلام}قال:

قلت:يا سيدي فأين يكون دار المهدي ومجمع المؤمنين؟

قال:يكون ملكه بالكوفة، ومجلس حكمه جامعها

وبيت ماله ومقسم غنائم المسلمين مسجد

السهلة وموضع خلوته الذكوات البيض

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education &
Scientific Research
Research & Development
Department

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة البحث والتطوير

No.:
Date:

الرقم: ب ت ع/ ٥٠٤٩
التاريخ: ١٤/٨/٢٠٢٢

ديوان الوقف الشيعي / دائرة البحوث والدراسات

م/ مجلة الذكوات البيض

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

إشارة الى كتابكم المرقم ١٠٤٦ والمؤرخ ١٢/٢٨ /٢٠٢١ والحاقاً بكتابنا المرقم ب ت ٥٧٤٤/٤ في ٢٠٢١/٩/٦ ، والمتضمن أستحداث مجلتكم التي تصدر عن الوقف المذكورة أعلاه ، وبعد الحصول على الرقم المعياري الدولي المطبوع وانشاء موقع الكتروني للمجلة تعتبر الموافقة الواردة في كتابنا أعلاه موافقة نهائية على أستحداث المجلة.

... مع وافر التقدير

أ.م.د حسين صالح حسن
المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة
٢٠٢٢/١/١٢

نسخة منه الى:
- قسم الشؤون العلمية / شعبة التأليف والنشر والترجمة / مع الأوراق.
- الصادرة.

مهند ابراهيم
١٠ / كانون الثاني

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – دائرة البحث والتطوير – القصر الأبيض – المجمع الثربوي – الطابق السادس

إشارة إلى كتاب وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / دائرة البحث والتطوير
المرقم ٥٠٤٩ في ٢٠٢٢/٨/١٤ المعطوف على إعمامهم
المرقم ١٨٨٧ في ٢٠١٧/٣/٦
تُعدّ مجلة الذكوات البيض مجلة علمية رصينة ومعتمدة للترقيات العلمية.

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٦)
السنة الثالثة المجلد الثاني عشر
ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥م

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥ م
رقم الإيداع في دار الكتب والو ثائق (١١٢٥)
الرقم المعياري الدولي ISSN 2786-1763

الذكوات البيض

عمار موسى طاهر الموسوي
مدير عام دائرة البحوث والدراسات

رئيس التحرير
أ.د. فائز هاتو الشرع

مدير التحرير
حسين علي محمد حسن الحسني

هيأة التحرير
أ.د. عبد الرضا بهية داود
أ.د. حسن منديل العكيلي
أ.د.نضال حنش الساعدى
أ.د. حميد جاسم عبود الغرابي
أ.م.د. فاضل محمد رضا الشرع
أ.م.د. عقيل عباس الريكان
أ.م.د. أحمد حسين حيال
أ.م .د. صفاء عبدالله برهان
م.د.موفق صبرى الساعدى
م.د.طارق عودة مرى
م.د. نوزاد صفر بخش

هيأة التحرير من خارج العراق
أ.د.نور الدين أبو لحية / الجزائر
أ.د. جمال شلبي/ الاردن
أ.د. محمد خاقانى / إيران
أ.د. مها خير بك ناصر / لبنان

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ – أيلول ٢٠٢٥ م

التدقيق اللغوي
م.د. مشتاق قاسم جعفر

الترجمة الانكليزية
أ.م.د. رافد سامي مجيد

الذكوات البيض

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن
دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ - أيلول ٢٠٢٥ م

العنوان الموقعي
مجلة الذكوات البيض
جمهورية العراق
بغداد /باب المعظم
مقابل وزارة الصحة
دائرة البحوث والدراسات
الاتصالات
مدير التحرير
٠٧٧٣٩١٨٣٧٦١
صندوق البريد / ٣٣٠٠١
الرقم المعياري الدولي
ISSN ١٧٦٣-٢٧٨٦
رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق(١١٢٥)
لسنة ٢٠٢١
البريد الالكتروني
إيميل
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

دليل المؤلف .....

١–أن يتسم البحث بالأصالة والجدّة والقيمة العلمية والمعرفية الكبيرة وسلامة اللغة ودقة التوثيق.

٢– أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:

أ. عنوان البحث باللغة العربية .

ب . اسم الباحث باللغة العربي، ودرجته العلمية وشهادته.

ت . بريد الباحث الإلكتروني.

ث . ملخصان: أحدهما باللغةِ العربية والآخر باللغةِ الإنكليزية.

ج . تدرج مفاتيح الكلمات باللغة العربية بعد الملخص العربي.

٣–أن يكونَ مطبوعًا على الحاسوب بنظام(office Word) ٢٠٠٧ أو ٢٠١٠) وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد فقط (أي لا يُجزّأ البحث بأكثر من ملف على القرص) وتُزوَّد هيأة التحرير بثلاث نسخ ورقية وتوضع الرسوم أو الأشكال، إن وُجدت، في مكانِها منَ البحثِ، على أن تكونَ صالحةً مِنَ الناحيةِ الفنيَّة للطباعة.

٤–أن لا يزيدَ عدد صفحات البحث على (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).

٥. يلتزم الباحث في ترتيب وتنسيق المصادر على الصفية APA

٦–أن يلتزم الباحث بدفعِ أُجُور النشر المحدَّدة البالغة (٧٥،٠٠٠) خمسة وسبعين ألف دينار عراقيّ، أو ما يعادلها بالعملات الأجنبية.

٧–أن يكونَ البحثُ خاليًا مِنَ الأخطاءِ اللغوية والنحوية والإملائيَّة.

٨–أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامِها على النحو الآتي:

أ. اللغة العربية: نوع الخط (Arabic Simplified) وحجم الخط (١٤) للمتن.

ب . اللغة الإنكليزية: نوع الخط (Times New Roman) عناوين البحث (١٦). والملخصات (١٢)

أما فقرات البحث الأخرى؛ فبحجم (١٤) .

٩–أن تكونَ هوامش البحثِ بالنظام الأكتروني(تعليقات ختامية) في نهاية البحث. بحجم ١٢.

١٠–تكون مسافة الحواشي الجانبية (٢,٥٤) سم،والمسافة بين الأسطر (١) .

١١–في حال استعمال برنامج مصحف المدينة للآيات القرآنية يتحمل الباحث ظهور هذه الآيات المباركة بالشكل الصحيح من عدمه، لذا يفضّل النسخ من المصحف الالكتروني المتوافر على شبكة الانترنيت.

١٢–يبلَّغ الباحث بقرارِ صلاحيَّة النشر أو عدمها في مدَّةٍ لا تتجاوز شهرين من تاريخ وصولهِ إلى هيأةِ التحرير.

١٣–يلتزمُ الباحث بإجراءِ تعديلات المحكّمين على بحثهِ وفق التقارير المرسلة إليهِ وموافاةِ المجلة بنسخةٍ معدَّلةٍ في مدَّةٍ لا تتجاوزُ (١٥) خمسة عشر يومًا.

١٤–لا يحق للباحث المطالبة بمتطلبات البحث كافة بعد مرور سنة من تاريخ النشر.

١٥–لاتعاد البحوث الى أصحابها سواء قُبلت أم لم تُقبل.

١٦–تكون مصادر البحث وهوامشه في نهاية البحث، مع كتابة معلومات المصدر عندما يرد لأول مرة.

١٧–يخضع البحث للتقويم السري من ثلاثة خبراء لبيان صلاحيته للنشر.

١٨–يشترط على طلبة الدراسات العليا فضلاً عن الشروط السابقة جلب ما يثبت موافقة الأستاذ المشرف على البحث وفق النموذج المعتمد في المجلة.

١٩–يحصل الباحث على مستل واحد لبحثه، ونسخة من المجلة، واذا رغب في الحصول على نسخة أخرى فعليه شراؤها بسعر (١٥) ألف دينار.

٢٠–تعبر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.

٢١–ترسل البحوث إلى مقر المجلة – دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي بغداد – باب المعظم)

أو البريد الإلكتروني:(hus65in@Gmail.com) (off reserch@sed.gov.iq) بعد دفع الأجور في مقر المجلة

٢٢–لا تلتزمُ المجلة بنشر البحوث التي تُخلُّ بشرطٍ من هذهِ الشروط .

مجلة علمية فكرية فصلية محكمة تصدر عن دائرة البحوث والدراسات في ديوان الوقف الشيعي

محتوى العدد (١٦) المجلد الثاني عشر

ت	عنوانات البحوث	اسم الباحث	ص
١	أثر توظيف استراتيجية التكتل في اكتساب المفاهيم النحوية وقياس السرعة الإدراكية لدى طالبات الصف الرابع الإعدادي في قواعد اللغة العربية	أ.م. د بيداء حسن حسين	٨
٢	فقدان الأمل لدى طلبة الجامعة	أ. م. د. ميسون ظاهر رشاد	٣٢
٣	أثر انموذجي كوسكروف–اوسبورن ومادلين في التحصيل وتنمية الحس العلمي لدى طلاب الصف الرابع العلمي في مادة الكيمياء	أ.م. د. العامرعبد الرحمن محمود	٤٨
٤	الدَّلالاتُ الظَّاهِرَةُ والمُضْمَرَةُ في إنتاجِ الحُكمِ الشَّرعيِّ «الدَّلالَةُ الحَرفِيَّةُ أنموذَجًا»	أ.م.د. حَيْدَر شوكَان سَعِيد	٦٤
٥	استعمالات الطين في القرآن الكريم «دراسة موضوعية»	م.د. كمال محمد عبد العالي	٩٠
٦	ألفاظ الأعمال والاعضاء الجسمانية المضافة إلى الأنبياء في القرآن الكريم دراسة بين الاستعمال المعجمي والقرآني	م. د. عطشر جاسم محمد	١٠٦
٧	ظاهرة تحريف القرآن بين الإثبات العملي والنفي النظري عند أهل السنة «دراسة موضوعية تحليلية»	م. د. نعمة جابر محمد	١١٨
٨	معمار أصول الفقه بين الاستمداد ومآلات الخلاف	م. م. أحمد علي حسين م. د. حاتم ظاهر شويش	١٣٤
٩	الآلهة في الحضارة الاتروسكية	م.د. أحمد فيصل دلول	١٤٨
١٠	المرجعيات الدينية في شعر عماد جبار	م. م. ماهر مؤيد خليفة	١٦٦
١١	الطاقة المتجددة ودورها في المستقبل	م. د سعد محسن جاسم م. د حسين علي مجيد	١٧٤
١٢	اثر برنامج تعليمي قائم على مدخل التعليم الريادي في تنمية التفكير المستقبلي لدى طلاب الإعداديات المهنية	م.د. محمد كاظم محسن	١٨٦
١٣	منهج الشيخ جوادي آملي في التفسير الموضوعي	أ.م.د سناء عليوي عبد السادة الباحث مهند جميل جواد	٢١٠
١٤	دور الضوابط الرقابية في تحسين الأداء المستدام	الباحثة. إيناس قاسم لفته أ.م.د آلاء شمس الله نور الله	٢١٨
١٥	سفير الحسين عبد الله بن يقطر الحميري (عليهما السلام) دراسة تاريخية	الباحث: حسن قاسم نعمة أ. م. د. مها عبد الله حسن	٢٣٤
١٦	النصوص الدينية والبيئة رؤى من القرآن والسنة النبوية	الباحثة: حنين ليث كاظم كاظم أ.م.د. شكرية حمود عبد الواحد	٢٤٨
١٧	طرائق التدريس الحديثة في التربية الرياضية وأثرها على تنمية المهارات الحركية لدى الطلاب	الباحث: رعد جعفر عزيز	٢٥٨
١٨	أثر استراتيجية بالنسكار وبراون في تنمية الذكاء ثلاثي الأبعاد لطلاب الصف الرابع العلمي في مادة الأحياء	الباحث: سفيان حاتم ابراهيم أ. م. د. زياد بدر حمد أ. م. د. محمد عرفات محمد	٢٦٦
١٩	التعاقب الصوتي بين الصَّوامت في كتاب «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين» للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)	عبد القادر محمد مطر أ. د. أيمن سعود متعب	٢٨٠
٢٠	التفكير الناقدي «مفهومه، مهاراته ومعاييره، أثره في التطور المعرفي والفكري»	صبا حاتم محسن كاظم م. د. حليم عباس عبيد	٣٠٤
٢١	التفكير التحليلي لدى طلبة الارشاد النفسي والتربوي	م. د. حسام ياسين علي م. د. سحر علي مهدي	٣١٢
٢٢	التفسير الموضوعي عند محمد عبد الله دراز وأمين الخولي مدخل نحو بناء فهم مقاصدي للقرآن الكريم	م. د. عامر مراد ملا علي	٣٢٢
٢٣	الاسلوب القصصي الكريم وأثراه في تنمية التفكير النقدي لدى طلاب المرحلة الثانوية دراسة تفسيرية تربوية	م.م. اسماء أدهم حمادي	٣٣٨
٢٤	التفكير الناقدي «مفهومه، مهاراته ومعاييره، أثره في التطور المعرفي والفكري»	م. شمس علي مهدي	٣٤٨
٢٥	التغير المناخي (الامطار) وتأثيرها على تباين المساحات الخضراء في محافظة ديالى	م.م.سهاد عبد الوهاب أحمد	٣٦٠

الذكوات البيض

ظاهرة تحريف القرآن بين الإثبات العملي والنفي النظري عند أهل السنة «دراسة موضوعية حليلية»

م. د. نعمة نعمه جابر محمد آل نور
كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) للعلوم الإسلامية الجامعة

المستخلص:
تمثل مسألة تحريف القرآن الكريم هاجساً مقلقاً لجميع علماء المسلمين؛ لأن مجرد احتمال القول بها ولو على نحو الموجبة الجزئية، يؤدي إلى سريان الشك إلى جميع آيات القرآن الكريم، وعند ذلك لا يمكن التحدي به والقول بإعجازه، ومن ثم تختل حجية نصوصه وقطعيتها؛ ولهذا واجه علماء المسلمين هذه المعضلة بالنفي والرفض، غير أنّ هذا النفي النظري لا يصمد أمام إلباتهم العملي في أغلب مصادرهم الحديثية المعتبرة عندهم من جهة الصحة والوثاقة، وبالأخص ما نجده عند علماء السنة؛ إذ أصروا على صحة جميع ما ورد فيها مع توثيقهم لمؤلفيها، بما لا يترك مجالا للنقاش فيهما، بل من يخدش بهما يكون مبتدعا وضالاً ومخالفا لإجماع الأمة وسيرتها العملية، وعندئذ نقع في إشكالية الازدواج بين الرفض النظري وبين القبول العملي، وهذا ما سيتكفل بدراسته هذا البحث وفق المنهج الاستقرائي التحليلي؛ لخطورة المسألة وآثارها الوخيمة على حجية وقطعية القرآن الكريم ومصدريته للتشريع ولكل ما تحتاج إليه حياة الإنسان في تلبية متطلباتها الدنيوية والأخروية.

الكلمات المفتاحية: التحريف، الإثبات العملي، النفي النظري، أهل السنة، القرآن الكريم

Abstract:
The issue of distorting the Holy Quran is a worrying obsession for all Muslim scholars, because the mere possibility of saying it, even in the form of a partial affirmation, leads to doubt spreading to all the verses of the Holy Quran, and then it cannot be challenged and said that it is miraculous, and then the authority and certainty of its texts is disturbed, because doubt spreads to them. For this reason, Muslim scholars confronted this dilemma with denial and rejection. However, this theoretical denial does not stand up to their practical proof in most of their hadith sources that are considered reliable and trustworthy, especially what we find among the Sunni scholars, as they insisted on the authenticity of everything mentioned in them and their authentication of their authors, leaving no room for discussion about them. Rather, whoever violates them is an innovator, a misguided person, and someone who contradicts the consensus of the nation and its practical conduct. Then we fall into the problem of the duality between theoretical rejection and practical acceptance, and this is what this research will undertake to study according to the analytical inductive method. Given the seriousness of this issue and its dire consequences for the authority and definitive nature of the Holy Quran, its authority as a source of legislation and everything human life requires to meet its worldly and otherworldly needs.

Keywords: distortion, practical proof, theoretical denial, Sunnis, Holy Quran

المقدمة:
من الموضوعات الأساسية في علوم القرآن ما يتعلق بموضوع تحريف القرآن الكريم، لأنه يمس بحجية القرآن ومصدريته وإعجازه، إذ الثابت لجميع المسلمين أنّ القرآن الكريم منقول بالتواتر، وأنّ الحق تبارك وتعالى قد تعهد

بصيانته وحفظه من كل شيء، وأنّه معجزة النبي الخاتم محمد(صلى الله عليه وآله) الخالدة، وقد تحدى به جميع الأمم والأقوام على مرّ العصور على أن يأتوا بمثله أو بعشر سورة من مثله، أو بسورة من مثله، ولم يتمكن الجميع بما أوتوا من قوة وسلطان من الاتيان بذلك، فهو المعجز من جميع الوجوه، ومثل هذا يقتضي بطلان دعوة القائل بالتحريف فيه، غير أنّه وجدت روايات وأحاديث في أوثق الكتب والمصادر الحديثية وأكثرها صحة واعتباراً، وعندئذ نكون على مفترق طريقين، أحدهما نظري يعتمد الآراء والأقوال المنكرة لوقوع التحريف في القرآن، والآخر عملي يعتمد على إثبات وقوع التحريف في القرآن، بناء على ما ورد من الروايات الصحيحة والمعتبرة لصحة ما وردت فيه من الكتب ووثاقة أصحابه، حتى عدّ المخدش بها مبتدع وضال وخارج عن ملة الإسلام ومخالفاً لما أجمعت عليه الأمة في اعتبار وثاقتها وصحة ما جاء فيها، كما سيتضح لنا ذلك من خلال نقل بعض أقوالهم وأدلتهم في المقام. وعندئذ يتطلب منا البحث عن وسيلة للخروج من هذه الإشكالية، التي مثلت ازدواجية علماء أهل السنة في التعاطي مع هذه المسألة الحساسة والخطيرة على الدين والقرآن ومصادر الحديث والتفسير والتشريع والعقيدة، فقد جاء فيها ما يحتاج إليه القرآن في بيان دلالاته ومقاصده الإلهية من أحاديث شريفة تناقلها الصحابة والتابعون عن النبي (صلى الله عليه وآله)؛ إذ يشكل قبولها تعارضا صريحاً لما تواتر عليه القرآن في صحة نسبته للوحي وصيانته عن الأغيار مما يوجب التحريف فيه، وهذا ما سيتضح لنا من خلال دراسة الموضوع باتباع المنهج الاستقرائي التحليلي.

المبحث الأول: مفهوم التحريف في اللغة والاصطلاح

التحريف لغةً: مأخوذ من الفعل (حرف) بمعنى الانحراف عن الشيء، ولذا يقال انحرف عنه، وهو بمعنى الميل عنه، ومنه تحريف الكلام عن غير جهته(١)، لقوله تعالى: {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ}(٢)، وذكر بعضهم أن التحريف في القرآن يعني تغيير الحرف والكلمة عن معناهما، كما تفعل اليهود في تغيير معاني التوراة(٣)، حتى وصفهم الله تعالى بقوله تبارك وتعالى: {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ}، أي أنهم يسمعون كلام الله تعالى ثم يغيرون معناه {مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ}(٤)، ويأتي التحريف بمعنى إمالة الشيء والعدول به عن موضعه(٥)، وقيل هو الميل إلى حرف أي إلى طرف(٦). وعليه فالأصل في التحريف لغة هو ميل الشيء والعدول به عن جهته، فيكون التحريف في الكلام بتغيير معناه.

وأما التحريف اصطلاحاً: فقد جاء بما هو قريب من معناه اللغوي، أي إخراج الوحي والشريعة عما جاءت به، بالتبديل، أو بالكتمان، أو بالتأويل البعيد(٧)، وقيل التحريف في القرآن يكون بوقوع التغيير في ألفاظه وحروفه وحركاته، نقصاً أو ترتيباً، أو تبديلاً، أو زيادة(٨)، وهناك من عرّفه بحمل الآية على غير معناها(٩).

وبهذا لا يكون المعنى الاصطلاحي لتعريف التحريف القرآني مجانباً عن المعنى اللغوي، سوى أنه تقيد بالقرآن الكريم، بينما اللغوي عرفه بنحو مطلق.

المبحث الثاني: أنواع التحريف

ذكرت للتحريف أنواع متعددة، منها متفق على وقوعه، وأخرى مختلف فيها بين علماء المذاهب الإسلامية، وهذا ما سنشير إليه بنحو الايجاز؛ بهدف تتميم الفائدة، والتعريف بكل ما يتعلق بموضوع التحريف التي قد نحتاج إليها في هذا البحث؛ لحساسية الموضوع وخطورته، وعظيم أهميته، ومن هذه الأنواع:

أولاً: التحريف الترتيبي

يقصد به نقل آية من مكان إلى آخر، سواء كان هذا النقل اجتهاداً، أو توقيفاً، وهذا النوع من التحريف متفق على وقوعه ولا خلاف فيه؛ فكم من آية مكية بين آيات مدنية، وبالعكس؛ لأن الجميع متفق على أن جمع القرآن بين الدفتين لم يكن مرتباً على أساس نزوله(١٠).

ثانياً: التحريف المعنوي

ويقصد به حمل اللفظ بعيداً عن معناه الظاهر فيه، مع مخالفته لمشهور المفسرين، وهو ما يصطلح عليه بالتأويل

الباطني لمعنى اللفظ، فما كان منه مستند إلى الرأي من دون علم، فهذا متفق على تحريمه، ،كما روي عن النبي(صلى الله عليه وآله) «فليتبوأ مقعده من النار» (١١)، وهو منهي عنه في القرآن الكريم؛ إذ ذم القائلين به، قال تعالى: {يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ}(١٢)، أي يحملونه على غير معانيه الظاهرة فيها بدون علم(١٣)، ولما روي عن الإمام الباقر(عليه السلام)؛ إذ قال في ذمّه: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده فهم يروونه ولا يرعونه والجهال يعجبهم حفظهم للرواية والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية..» (١٤).

ولكن هذا لا يعني أن جميع أقسام التأويل للنصوص القرآنية باطلة، بل التأويل على قسمين، تأويل صحيح مقبول، وآخر باطل منهي عنه، فالأول يكون على أساس العلم والدليل، والثاني لا يكون على أساس العلم والدليل، بل على أساس اتباع الأهواء والجهل، فمن التأويل الباطل، تأويل المعطلة لكلمة (استوى) في قوله تعالى: {على العرش استوى}(١٥) قالوا بمعنى استولى(١٦)، مما يقتضي التجسيم والتشبيه المنفي عنه سبحانه وتعالى، حتى إنّه نقل عن ابن الأعرابي «يقول رادني أحمد بن أبي داود أن أجد له في لغة العرب {الرحمن على العرش استوى} بمعنى استولى فقلت والله ما أصبت هذا، وقال غيره لو كان بمعنى استولى لم يختص بالعرش؛ لأنه غالب على جميع المخلوقات». (١٧)

ثالثاً: التحريف اللفظي

هذا القسم محل اختلاف علماء الإسلام في وقوعه في القرآن وعدمه، ويقصد به وقوع الزيادة في ألفاظ القرآن، أو النقيصة فيها، أو بتبديلها بألفاظ أخرى غير الألفاظ النازل بها(١٨)، وهذا التحريف على أقسام:

١- التحريف في الحروف أو الحركات، وهذا ما يختص به القائلون بتعدد القراءات، فمن العلماء من يراه باطلاً، ومنهم من يراه جائزاً، إذ يصح في بعض الموارد، ولا يصح في الموارد الأخرى، والتي يصح فيها قلية جداً، من قبيل قراءة قوله تعالى: { وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ }(١٩)، قيل بجواز الكسر والنصب في كلمة (أرجلكم)، لعدم مخالفتها لأصول القواعد العربية، وقراءة جمهور المسلمين(٢٠)، وهناك موارد أخرى يصح فيها التحريف اللفظي مع الالتزام بكونه باطل.

٢- التحريف بالكلمات، وهذا على نحوين، ما يكون في أصل المصحف وهذا متفق على بطلانه، وآخر بزيادة كلمة للتوضيح، وهو ما يعبر عنه بالتفسير المزجي أحياناً كما في توضيح دلالة بعض الألفاظ، وهذا جائز باتفاق الجميع، ومثله واقع في نسخ بعض الصحابة.

٣- تحريف السور أو الآيات، وهذا باطل بالإجماع واتفاق علماء المسلمين(٢١)، وهو على أقسام، ومنها:

أ) التحريف بالزيادة، وقد اتفق الجميع على بطلانه وعدم القول بوجود زيادة في ألفاظ القرآن من غيره، إذ ليس في كتاب الله شيء من كلام الآدميين وغير الآدميين، بل هو كلامه سبحانه وتعالى فقط(٢٢)، وقد استدل على بطلانه لمنافاته لإعجاز القرآن، وتحديه للإتيان بمثله أو بعشر سورة من مثله، أو بسورة من مثله، قال تعالى: { قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا}(٢٣). وأما ما قيل عن مصحف ابن مسعود وحذفه لسورتي المعوذتين سيأتي الكلام عنه في محله، والقول ببطلانه وتخطئته، أو كونه معنى آخر للتحريف(٢٤).

ب) التحريف بالنقيصة، بمعنى أن ما عندنا من القرآن ليس كاملاً، بل ضاع منه شيء، أو حذف منه، عمداً، أو نسياناً، وقد يكون المحذوف كلمة أو آية أو سورة، وهذا مختلف فيه، فقد ذهب بعض إلى وقوعه، وبعض إلى عدم وقوعه، اعتماداً على بعض الروايات بهذا الخصوص.

ومحل النزاع والاتهام ما يرتبط بتحريف القرآن في قسم التحريف اللفظي بمعنى النقيصة فيه، وقد اتهم به علماء الشيعة مع التزامهم وتصريحهم بعدم القول به(٢٥)، وهذا ما صرّح به الشيخ الصدوق من متقدمي علماء الإمامية؛ إذ قال: «اعتقادنا أن القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيه محمد (صلى الله عليه وآله) هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي

الناس، ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سوره عند الناس مائة وأربع عشرة سورة... ومن نسب إلينا أنا نقول إنه أكثر من ذلك فهو كاذب»(٢٦). وقال السيد المرتضى(ت٤٣٦هـ) في جواب المسائل الطرابلسيات: «إنّ العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام والكتب المشهورة وأشعار العرب المسطورة فإنّ العناية اشتدت والدواعي توفرت على نقله وحراسته وبلغت حدا لم تبلغه فيما ذكرناه؛ لأن القرآن معجزة النبوة ومأخذ العلوم الشرعية والأحكام الدينية وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتى عرفوا كل شيء اختلف فيه من إعرابه وقرائته وحروفه وآياته فكيف يجوز أن يكون مغيرا ومنقوصا مع العناية الصادقة والضبط الشديد»(٢٧).
وأما الشيخ الطوسي(ت٤٦٠هـ) فقد قال: «وأما الكلام في زيادته ونقصانه فمما لا يليق بهذا الكتاب المقصود منه العلم بمعاني القرآن؛ لأن الزيادة مجمع على بطلانها، والنقصان منه، فالظاهر أيضا من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا»(٢٨)، وقال العلامة الحلي(ت٧٢٦هـ): «الحق أنه لا تبديل ولا تأخير ولا تقديم فيه (أي القرآن) وأنّه لم يزد ولم ينقص ونعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك وأمثال ذلك، فإنه يوجب التطرق إلى معجزة الرسول (صلى الله عليه وآله) المنقولة بالتواتر»(٢٩)، وغيرها من أقوال كبار علماء الإمامية في نفي وقوع التحريف في كتاب الله تعالى(٣٠)، وقد شهد ابن حزم الاندلسي الظاهري للسيد المرتضى بأنه كان يُنكر من زعم أن القرآن قد بُدل، أو زيد فيه، أو نقص منه، وأنه كان يكفّر من قال هذا(٣١).

ولسنا بصدد الدفاع عنهم، أو التحقيق في صحة وعدم صحة أقوالهم وأدلتهم، الموجبة لبطلان التهمة، وعدمه، بل ما يهمنا في هذا البحث ما نراه من ازدواجية التعاطي حول موضوع التحريف عند علماء السنة، وهو ما اصطلحنا عليه (ظاهرة تحريف القرآن بين الإثبات العملي والنفي النظري عند السنة)، وفق المنهج الاستقرائي التحليلي، ويقع ذلك ضمن مبحثين: الأول يتكفل بدراسة موقفهم العملي، والثاني يتكفل بدراسة موقفهم النظري؛ للخروج بنتيجة تسهم في معالجة هذه الازدواجية عندهم.

المبحث الثالث: موقف أهل السنة من ظاهرة تحريف القرآن

المطلب الأول: الموقف العملي

إن بيان هذا الموقف يتكفل بدراسة الإثبات العملي لتحريف القرآن عند السنة، إذ أنّه بالرجوع إلى مصادرهم الحديثية المعتبرة نقف على كم هائل من الروايات الصحيحة في أهم المصادر الحديثية المعتبرة والصحيحة عندهم، ومنها صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند أحمد، ومصادر السنن الأخرى التي تعدّ من أوثق المصادر وأكثرها اعتبارا واعتماداً عندهم، حتى قيل عن بعضها، بأنّ ما في صحيح البخاري جميعه صحيح، فقد قال الإمام الذهبي عن مؤلفه: «محمد بن إسماعيل آية من آيات الله في بصره ونفاذه من العلم.» (٣٢)، وقال عنه أيضاً: «وأمّا جامعه الصحيح فأجلُّ كُتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله –تعالى– وهو أعلى شيء في وقتنا إسنادًا للناس، ومن ثلاثين سنة يفرحون بعُلُوّ سماعه، فكيف اليوم؟ فلو رحل الشخص لسماعه من مسيرة ألف فرسخ لَمَا ضاعت رحلتهُ»(٣٣). وقال في تأريخ الإسلام: «قال الترمذي: لم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل»(٣٤).

كما نقل الخطيب البغدادي رواية باسناده إلى عتيق البكري قال سمعت رجاء بن المرجى يقول: «فضل محمد بن إسماعيل على العلماء كفضل الرجال على النساء، وقال: هو آية من آيات الله يمشي على ظهر الأرض»(٣٥).
وقال ابن حجر: «قال إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأحفظ له من محمد بن إسماعيل (البخاري)» (٣٦).

وأما عن الكتاب، فقد قال الحاجي خليفة: « قال الامام النووي في شرح مسلم اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان صحيح البخاري وصحيح مسلم، وتلقاهما الأمة بالقبول وكتاب البخاري أصحهما صحيحا وأكثرهما فوائد»(٣٧)، وجاء في مقدمة فتح الباري أنه قال:«وأما قول أبي علي النيسابوري فلم نقف قط

على تصريحه بأن كتاب مسلم أصح من كتاب البخاري بخلاف ما يقتضيه اطلاق الشيخ محيي الدين في مختصره في علوم الحديث وفي مقدمة شرح البخاري أيضا حيث يقول اتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحيحا وأكثرهما فوائد، وقال أبو علي النيسابوري وبعض علماء المغرب صحيح مسلم أصح انتهى»(٣٨).

وقال الشهرزوري عنهما: «جميع ما حكم مسلم بصحته من هذا الكتاب، فهو مقطوع بصحته، والعلم النظري حاصل بصحته في نفس الأمر، وهكذا ما حكم البخاري بصحته في كتابه، وذلك لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول، سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع، والذي نختاره أن تلقي الأمة للخبر المنحط عن درجة التواتر بالقبول يوجب العلم النظري بصدقة»(٣٩).

وقال الإمام الجويني: «لو حلف إنسان بطلاق امرأته أن ما في كتابي البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي(صلى الله عليه وآله) لما ألزمته الطلاق ولا حنثته لإجماع علماء المسلمين على صحتهما»(٤٠)

ولهذا فقد عُدَّ من يطعن بهما مبتدع ضال؛ لأنه يريد بذلك هدم مبنى الشريعة؛ لأنهما كما نقل عن قول العقيلي أنه قال: «لمَّا ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث». ثم قال أيضاً: «والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة»(٤١)، بالإضافة إلى ما ذكره أحمد محمد شاكر: «الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها وانتقدوها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم واحكم عن بينة. والله الهادي إلى سواء السبيل»(٤٢)، ونقل الذهبي قول الإمام النسائي بأنّ: «أجود هذه الكتب كتاب البخاري، وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين، ووجوب العمل بأحاديثهما»(٤٣).

ولكن بالرجوع إلى هذه المصادر الصحيحة والمعتبرة عندهم، نجد فيها ما يثبت القول بالتحريف اللفظي بمعناه النقص في القرآن الكريم، والتي منها:

أولاً: السور المنسية

جاء في كتاب صحيح مسلم بأن هناك سورة كانت موجودة ثم نسيت؛ فقد روى عن سويد بن سعيد حدثنا علي بن مسهر عن داود عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه قال: «بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصرة فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرأوا القرآن، فقال أنتم خيار أهل البصرة وقراؤهم، فاتلوه ولا يطولنّ عليكم الأمد فتقسو قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنا كنا نقرأ سورة كنّا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأنسيتها، غير أنّ قد حفظت منها: (لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى واديا ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم الا التراب)»(٤٤)، وكنا نقرأ سورة كنا نشبهها بإحدى المسبحات فأنسيتها غير أنّي حفظت منها: (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة) (٤٥).

إن ورود هذه الأجزاء من آيات السور المنسية، يدل على اعتباريتها والعمل بها، لما تقدم من وصف هذا الكتاب عند علماء المسلمين ووثاقته وصحته، غير أن ذلك يثبت القول بتحريف القرآن لعدم ورود هذه الآيات في القرآن الكريم بسبب نسيانهما، مما يدل على وجود نقص في القرآن الكريم، وهذا بنفسه هو القول بتحريف القرآن اللفظي قسم النقيصة، بالإضافة إلى نقض قوله تعالى الثابت في القرآن الكريم:{إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون}، فالأخذ بصحة هذه الرواية المعتبرة، بل الصحيحة لورودها في أصح المصادر الحديثية لأهل السنة، يكذب قول الحق تبارك وتعالى بحفظ القرآن وصيانته عن التحريف، وعندئذ بأيهما نصدق؟

ثانياً: حذف وإسقاط بعض السور

لقد جاء عن ابن مسعود إسقاطه لسورتي الفاتحة، والمعوذتين، فقد قال ابن حجر: «قد أخرجه أحمد أيضاً وابن حبان من رواية حماد بن سلمة عن عاصم بلفظ أن عبد الله بن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه»(٤٦).

وروى أحمد في مسنده، عن عبد الله حدثني أبي ثنا عفان ثنا حماد بن سلمة ثنا عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش قال قلت لأبي بن كعب إنّ ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه فقال: «أشهد أن رسول الله (صلى الله عليه وآله) أخبرني أنّ جبرئيل (عليه السلام) قال له قل أعوذ برب الفلق فقلتها فقال قل أعوذ برب الناس فقلتها فنحن نقول ما قال النبي (صلى الله عليه وآله)»(٤٧).

ويحتمل ما روى من اسقاط المعوذتين من مصحف ابن مسعود أنه اعتقد أنه لا يلزمه كتب كل القرآن وكتب ما سواهما وتركهما لشهرتهما عنده وعند الناس والله أعلم»(٤٨).

وقال الرازي: «نقل في الكتب القديمة أنّ ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة من القرآن، وكان ينكر كون المعوذتين من القرآن، وأعلم أنّ هذا في غاية الصعوبة، لأنّا إن قلنا إنّ النقل المتواتر كان حاصلا في عصر الصحابة يكون سورة الفاتحة من القرآن فحينئذ كان ابن مسعود عالما بذلك فإنكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل، وإن قلنا إنّ النقل المتواتر في هذا المعنى ما كان حاصلا في ذلك الزمان فهذا يقتضي أن يقال إنّ نقل القرآن ليس بمتواتر في الأصل وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة يقينية، والأغلب على الظنّ أنّ نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة»(٤٩). وقال في كتابه (المحصول): « أنكر ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن فكأنّه ما شاهد قراءة الرسول(صلى الله عليه وآله) فلما ولم يهتدي (صلى الله عليه وآله) إلى ما فيهما من فصاحة المعجزة أو لم يصدق جماعة الأمة في كونهما من القرآن، فإن كانت تلك الجماعة ليست حجة عليه فأولى أن لا تكون حجة علينا فنحن معذورون في أن لا نقبل قولهم»(٥٠).

وقال السيوطي: «قال ابن قتيبة في مشكل القرآن: ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن لأنه رأى النبي صلى الله عليه وآله يعوذ بهما الحسن والحسين فأقام على ظنه، ولا نقول إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار – وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه فليس لظنه أنها ليست من القرآن، معاذ الله ! ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان، والزيادة والنقصان، ورأى أن ذلك مأمون في سورة الحمد لقصرها ووجوب تعلمها على كل أحد»(٥١)

وقال الزركشي: «قال القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب « التقريب «: لم ينكر عبد الله بن مسعود كون المعوذتين والفاتحة من القرآن، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف وإثبات الحمد، لأنه كانت السنة عنده ألا يثبت إلا ما أمر النبي (صلى الله عليه وآله) بإثباته وكتبه، ولم يجده كتب ذلك ولا سمع أمره به، وهذا تأويل منه وليس جحدا أخبرنا لكونهما قرآناً»(٥٢).

وفي معرض الإشكال على من قال بثبوتهما، أو جحودهما، قال ابن شاذان: «أنتم تروون أنه من جحد آية من كتاب الله عز وجل فهو كافر بالله وتقرون أنهما من القرآن، فمرة « تقرون على ابن مسعود أنه جحد سورتين من كتاب الله وأنه من جحد حرفا منه فقد كفر» فكيف قبلتم أحاديث ابن مسعود في الحلال والحرام والصلاة والصيام والفرائض والأحكام؟! فإن لم تكن المعوذتان من القرآن لقد هلك الذين أثبتوهما في المصاحف، ولئن كانتا من القرآن لقد هلك الذين جحدوهما ولم يثبتوهما في المصاحف»(٥٣).

ثالثاً: السور المختفية أو التالفة

روى ابن ماجه في سننه عن أبي سلمة يحيى بن خلف ثنا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة وعن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، عن عائشة، قالت: «لقد نزلت آية الرجم، ورضاعة الكبير عشرا، ولقد كان في صحيفة تحت سريري، فلما مات رسول الله (صلى الله عليه وآله) وتشاغلنا بموته، دخل

داجن فأكلها»(٥٤)، كما روى مسلم عن عائشة أنها قالت: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفى رسول الله (صلى الله عليه وآله) وهن فيما يقرأ من القرآن»(٥٥).

والجدير بالذكر أن النسخ الذي قالت به عائشة، هو من أقسام نسخ التلاوة والحكم معا، وهو صورة من صور قبول القول بتحريف القرآن؛ لاستلزامه النقص فيه، قال العسكري: «إنّ الله أنزل على رسول آية في حكم وبلغها الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى المسلمين وتلاها المسلمون ثم نسخ الله ذلك الحكم الذي شرّعه في تلك الآية بحكم آخر في آية أخرى ثم نسخ الله لفظ تلك الآية مع نسخ حكمها، واستشهدوا على ذلك برواية أم المؤمنين عائشة الآنفة كما قال الزركشي»(٥٦).

رابعاً: اختلاف القراءات بين الصحابة

هذا الاختلاف جاء في روايات الصحاح، فقد روى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنّه قال: «سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمعت هشام بن حكيم بن حزام يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأها وكان رسول الله صل(صلى الله عليه وآله) أقرأنيها وكدت أن أعجل عليه ثم أمهلته حتى انصرف ثم لببته بردائه فجئت به رسول الله(صلى الله عليه وآله) فقلت إنّي سمعت هذا يقرأ على غير ما أقرأتنيها فقال لي أرسله ثم قال له اقرأ فقرأ قال هكذا أنزلت ثم قال لي اقرأ فقرأت فقال هكذا أنزلت إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرأوا منه ما تيسر»(٥٧)، كما رواه غيره في الكتب المعتبرة(٥٨). وقد وصف الترمذي بعد نقله للحديث بأنّه قال: «هذا حديث صحيح»(٥٩).

ويمكن أن يناقش في صحة هذا الحديث لا من جهة سنده، بل من جهة دلالته، فإذا صحت دلالة هذه الرواية، وأمكن قراءة بعض آيات الذكر الحكيم على سبعة أحرف كما جاء فيها أنه أنزل على سبعة أحرف، فالقاعدة تقول (حكم الأمثال فيما يجوز ولا يجوز واحد)، فهل يلتزم القائل بصحتها العامل على أساس دلالتها، أنّ ذلك يجري على جميع آيات الذكر الحكيم، فإن قلت لا يمكن، فما الدليل على تخصيصها في بعض دون بعض آخر، مع كونها مطلقة غير مخصصة بمخصص مذكور من قبل النبي(صلى الله عليه وآله)، أو من قبل علماء المسلمين؟!!

وأما دعوى أن الأمة لا تقدر على قراءته على حرف واحد، كما جاء فيها عن النبي(صلى الله عليه وآله)، فإنه ينقض ما ذهب إليه عثمان بن عفان في جمع القرآن على قراءة واحدة، فهو بين أمرين: أحدهما أنه كان عالما بذلك ومخالفا لأمر الله ورسوله(صلى الله عليه وآله) في توحيد القراءات، والآخر أنّه عمل عملاً حسناً يتلاءم مع واقع الأمة ولغتها، وكذب القول بعدم قدرتها على ذلك اللازم لتكذيب النبي(صلى الله عليه وآله)، بالإضافة إلى أنّ الأمة اليوم تقرأ القرآن على حرف واحد، بل الذي لا تقدر عليه هو القراءة على سبعة أحرف، وهذا مخالف لما جاء في صحة الرواية ومكذب له.

خامساً: سورتا الخلع والحفد

ذكر أنّ سورتي الخلع والحفد كانتا في بعض المصاحف، كمصحف ابن عباس، وابن مسعود، ومصحف أُبي بن كعب، وأنّ عمر بن الخطاب كان يذكرهما في قنوت صلاته، وكذلك كان أبو موسى الأشعري يقرأهما، وقد جاء في إحداهما: «اللهم أنا نستعينك ونستغفرك، ونثني عليك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك»، وفي الثانية جاء: «اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك، ونخشى عذابك، إنّ عذابك بالكافرين ملحق»(٦٠). ولما جاءتا بصيغة الدعاء، حملهما الباقلاني والزرقاني والجزيري وغيرهم على الدعاء، قال صاحب الانتصار: «إن كلام القنوت المروي، أن أُبي بن كعب أثبته في مصحفه، لم تقم الحجة بأنه قرآن منزل، بل هو ضرب من الدعاء، لو كان قرآنا لنقل إلينا وحصل العلم بصحته... ولم يصح ذلك عنه، وإنما روي عنه أنّه أثبته في مصحفه، وقد أثبت في مصحفه ما ليس بقرآن من دعاء أو تأويل..»(٦١).

كما روي هذا الدعاء في بعض المصادر الأخرى من كتب أهل السنة، ومنها الاتقان في علوم القرآن، والدر المنثور،

والسنن الكبرى، وكتاب المصنف، وغيرها من الروايات التي رواها البعض وليست هي بقرآن، ولم يصرح أحد بأنها قرآن(٦٢).

آية الرجم المزعومة

أخرج البخاري ومسلم باسنادهما عن ابن عباس قال: خطب عمر بن الخطاب خطبته بعد مرجعه من آخر حجة حجها قال فيها: «إنّ الله بعث محمداً (صلى الله عليه وآله) بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل عليه الله آية الرجم. فقرأناها وعقلناها ووعيناها فلذا رجم رسول الله (صلى الله عليه وآله) ورجمنا بعده. فأخشى إن طال بالناس الزمان أن يقول قائل: والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله»(٦٣). كما أخرجها أيضاً الإمام أحمد، عن ابن عباس أنه قال: «خطب عمر بن الخطاب (رض)، وقال هشيم مرة، خطبنا فحمد الله تعالى، وأثنى عليه فذكر الرجم فقال: لا تخدعن عنه، فإنه حد من حدود الله تعالى، ألا إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، قد رجم، ورجمنا بعده، ولولا أن يقول قائلون: زاد عمر في كتاب الله عز وجل ما ليس منه لكتبته في ناحية من المصحف شهد عمر بن الخطاب» (٦٤).

ومما يؤكد إثبات الموقف العملي فيها، تناقلها من قبل علماء أهل السنة دون مناقشتها أو إبطالها، فقد قال جلال الدين السيوطي: «أخرج ابن الضريس في فضائل القرآن، عن يعلى بن حكيم، عن زيد ابن أسلم أنّ عمر خطب الناس فقال: لا تشكّوا في الرجم فإنّه حق، ولقد هممت أن أكتبه في المصحف فسألت أبي بن كعب، فقال: أليس أتيتني وأنا استقرئها رسول الل (صلى الله عليه وآله) فدفعت في صدري وقلت: تستقرئه آية الرجم وهم يتسافدون تسافد الحمر؟»(٦٥) ثم قال فيه: «وقال في البرهان في قول عمر: لولا أن تقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها يعني: آية الرجم، ظاهره: أنّ كتابتها كانت جائزة، وإنما منعه قول الناس، والجائز بنفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه، فإذا كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة؛ لأن هذا شأن المكتوب»(٦٦)، ولهذا كان عمر يقول: «والله ما نجد آية الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله»(٦٧)، وقال أيضاً: «رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجم أبو بكر، ورجمت، ولولا أنّي أكره أن أزيد في كتاب الله لكتبته في المصحف، فإني خشيت أن تجيء أقوام فلا يجدونه في كتاب الله فيكفرون به»(٦٨).

فإن دعوى ضياع بعض سور القرآن الكريم، يترتب عليها إثبات الموقف العملي من ظاهرة التحريف، ليس بأغرب من قبولهم لبعض الروايات المفتريات على النبي (صلى الله عليه وآله)، لورودها في كتب الصحاح والمسانيد والسنن التي تعدّ من أصحّ الكتب عندهم، التي لا يطرأ عليها الوهن والضعف، ولا يصح الطعن فيها والنقد، وبالأخص صحيح مسلم والبخاري؛ لأن المشكك بهما وبما ورد فيهما مشكك بإجماع الأمة القطعي.

ومما يؤيد قولنا في قبولهم بإثبات الموقف العملي بخصوص ظاهرة التحريف في القرآن، ما يقولون بثبوته من روايات في كتبهم المعتبرة، من قبيل رواية ابن عمر التي جاء فيها: «لا يقولن أحدكم: قد أخذت القرآن كله، وما يدريه ما كله ؟ قد ذهب منه قرآن كثير !! ولكن ليقل: قد أخذت منه ما ظهر»(٦٩)، ورواية ابن أبي داود، وابن الأنباري، عن ابن شهاب، أنّه قال: «بلغنا أنّه كان أنزل قرآن كثير، فقتل علماؤه يوم اليمامة، الذين كانوا قد وعوه، ولم يعلم بعدهم ولم يكتب»(٧٠)، وقال ابن حجر: «والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الروايات صحيحة والتأويل محتمل»(٧١).

الموقف الثاني: الموقف النظري

من يراجع آراء علماء السنة وأقوالهم في تحريف القرآن، فإنه يجدها منافية لموقفهم العملي المثبت للتحريف في القرآن الكريم، فهو أمام ازدواجية في المواقف، ففي موقفهم العملي مثبتين للتحريف في القرآن كما مرَّ علينا، وفي موقفهم النظري نافين للتحريف فيه، إذ كشفت آراؤهم وأقوالهم على نفي وقوع التحريف في القرآن الكريم، ومن جملة أقوالهم، هي:

بد الرحمن الحزيري

(أما الأخبار التي فيها أنّ بعض القرآن المتواتر ليس منه، أو أنّ بعضاً منه قد حذف، فالواجب على كل مسلم ها بتاتاً، والدعاء على راويها بسوء المصير»(٧٢).

بن الخطيب

(على أن هذه الأحاديث وأمثالها، سواء صح سندها أو لم يصح، فهي على ضعفها وظهور بطلانها، قلّة لا ا، ما دام إلى جانبها إجماع الأمة، وتظاهر الاحاديث الصحيحة التي تدمغها، وتظهر أغراض الدين المشرع مظاهرها» (٧٣).

لحكيم الترمذي

(ما أرى مثل هذه الروايات إلا من كيد الزنادقة»(٧٤)

لآلوسي

، (المقيمين): «ولا يلتفت إلى من زعم أنّ هذا من لحن القرآن وأنّ الصواب (والمقيمون) بالواو كما في ف عبد الله وهي قراءة مالك بن دينار والجحدري وعيسى الثقفي، إذ لا كلام في نقل النظم متواترا فلا يجوز فيه أصلا، وأمّا ما روي أنّه لما فرغ من المصحف أُتي به إلى عثمان فقال: قد أحسنتم وأجملتم... فقد قال اوي: إنّه ضعيف، والإسناد فيه اضطراب وانقطاع، فإنّ عثمان جعل للناس إماما يقتدون به، فكيف يرى ا ويتركه لتقيّمه العرب بألسنتها، وقد كتب عدّة مصاحف وليس فيها اختلاف أصلا إلا فيما هو من وجوه ت. وإذا لم يقمه هو ومن باشر الجمع – وهم هم – كيف يقيمه غيرهم؟!»(٧٥)

أ: فخر الدين الرازي

ازي في الآية (إن هذان لساحران): «القراءة المشهورة إن هذان لساحران، ومنهم من ترك هذه القراءة، وذكروا آخر [فذكرها ووصفها بالشذوذ، ثم قال:] واعلم أنّ المحققين قالوا: هذه القراءات لا يجوز تصحيحها؛ لأنها بطريق الآحاد، والقرآن يجب أن يكون منقولا بالتواتر، إذ لو جوّزنا إثبات زيادة في القرآن بطريق الآحاد لما القطع بأنّ هذا الذي هو عندنا كل القرآن، لأنّه لما جاز في هذه القراءات أنّها مع كونها من القرآن ما نقلت جاز في غيرها ذلك، فثبت أن تجويز كون هذه القراءات من القرآن يطرق جواز الزيادة والنقصان والتغيير رآن وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة، ولما كان ذلك باطلا فكذلك ما أدّى إليه»

، وقال أيضا: «واعلم أنّ هذا القول من ابن عباس فيه نظر، لأنه يقتضي الطعن في القرآن الذي نقل بالتواتر، ي صحة القرآن الذي لم ينقل بالتواتر، وفتح هذين البابين يطرق الشك في كل القرآن، وأنه باطل»(٧٧).

غيرها من الآراء والأقوال التي دلّت على عدم أخذهم بما خالف المتواتر من القرآن الكريم، مما هو موجود بين ، المقتضي لصحّته دون غيره مما جاء في الروايات الدالّة على وقوع التحريف فيه، فإنّها إمّا روايات ضعيفة، الراوي لها غير أمين، أو زنديق لا يريد الخير للمسلمين، أو أنّها من وضع الوضّاعين، فعلى جميع الأحوال حالات لم يجوزوا الأخذ بها والعمل على أساسها، بل هناك من شكّك بها ولاسيما المروي بسنده إلى عائشة ر، إذ قال: «إنا نستبعد صدور مثل هذه الآثار بالرغم من ورودها في كتب الصحاح، وفي بعض الروايات ، العبارات التي لا تتفق ومكانة عمر وعائشة، مما يجعلنا نطمئن إلى اختلاقها ودسّها على المسلمين»(٧٨).

ر بالملاحظة ظهور ازدواجية أخرى لدى علماء السنة، من تعاطيهم وتعاملهم مع ما جاء في مصادرهم الحديثية يحة التي أجمعوا على أنّ جميع ما فيها صحيح، ومن أنّهم يضعّفون ما جاء فيها بخصوص ما يثبت وقوع ف في القرآن الكريم، وعندئذ نحن بحاجة إلى حلّ إشكالية التهافت بين هذين القولين؛ إذ الأول يحكم بصحّة ا ورد فيها، والثاني الحكم ببطلان ما جاء فيها بخصوص إثبات وقوع التحريف في القرآن، فهذه الازدواجية اطي والتعامل مع أحاديث الصحاح، لا يمكن حلّها بالطرق العلمية المتاحة، فالتهافت بين القولين ثابت،

والانتقائية ثابتة عليهم في التعاطي مع أحاديث هذه المصادر، إذ الأخذ بها ثابت، وعدم الأخذ ببعضها هو الآخر ثابت، ولا يوجد لهم أساس سواء أنّ أصحابها لا يروون إلا ما يرونه ثابتاً عن النبي (صلى الله عليه وآله)، لمكانتهم العلمية ومعرفتهم في الأحاديث الصحيحة، وعندئذ فكيف رووا هذه الأحاديث غير الصحيحة، ومنها الأحاديث المثبتة لوقوع التحريف في القرآن الكريم، وغيرها.

النتائج النهائية

بعد بسط البحث ودراسته دراسة موضوعية وفق المنهج الاستقرائي التحليلي، تبيّن لنا تصدّيهم لهذه الظاهرة المقلقة في الدراسات والبحوث الفقهية والأصولية والقرآنية بما يرتبط بقطعيّة مصدريّة النصوص القرآنيّة وتواترها والقول بحجيتها وإعجازيتها من جهة الموقف النظري، ورفض كل من يدعي خلاف ذلك وإبطاله، ووقوعهم في إشكالية القول بصحّة جميع ما ورد في مصادر الصحاح –كصحيح مسلم والبخاري– واعتماد حجيّتها في التشريع وتفسير النصوص القرآنية وبيان دلالاتها ومقاصدها الإلهية؛ لمكانة مؤلفيها وعلمهم بما يروونه. والتحقق من وثاقته وصحّة مصدريّته، واعتماد الروايات الأخرى في المصادر الحديثية، التي شُهد لها بالوثاقة والاعتبار من جهة الدلالة والسند، كبقيّة المصادر الحديثيّة المعتبرة من قبيل كتب المسانيد والسنن، والحال أنّ هذه الكتب الصحيحة والمعتبرة عندهم ضمّت الكثير من الأحاديث التي تثبت وقوع التحريف في القرآن الكريم من أقسام التحريف اللفظي في الزيادة والنقيصة مما قالوا ببطلانه ورفضه على نحو السالبة الكليّة لمنافاته لموقفهم النظري من هذه الظاهرة.

وعندئذ نجدهم يبحثون عن طريق للخروج من هذه الإشكالية التي مثّلت لهم ازدواجية التعاطي والتعامل مع ظاهرة التحريف الموجبة لوقوع التنافي والتهافت بين موقفيهم النظري والعملي، إذ الأول نافي والثاني مثبت، ولا يمكن الجمع بين النفي والإثبات، ولهذا لجأوا للبحث عن مخرج لهم من هذه الإشكالية المعقدة، فلم يكن أمامهم سوى طرح بعض الطرق، كل منهم اتبع واحداً منها، ولكن لا جدوى لهم في حلّها ومعالجتها، لما سنبين في مناقشتها بعد عرضها:

الطريق الأول: الحكم بتضعيف جميع روايات التحريف بقطع النظر عن صحّة سندها أو وضوح دلالتها، واتهامه بالوضع والدسّ، وأنّ غايتها توهين حجيّة القرآن الكريم وقطعيّته.

ومما يجدر الإشارة إليه أنّ هذا الطريق يفضي إلى الطعن بعدالة الصحابة التي ينادي بها علماء أهل السنة، فكيف يمكن أن يكون عادلاً وهو متهم بالدسّ والتزوير والوضع والتكذيب على رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟!!

الطريق الثاني: الحكم بتأويل ما ورد فيها من أنّه لم يكن من القرآن النازل، بل من التوضيح والبيان لما صعب فهمه من القرآن، أو حمله على الدعاء، كالذي جاء في موضوع ضياع سورتي الخلع والحفد واسقاطهما من القرآن.

ويرد عليه أنّ عمر بن الخطاب لم يكن يقرأ بهما بعنوان قنوت، بل بعنوان أنّهما آيتان من القرآن كما صرّح بذلك الإمام جلال الدين السيوطي(٧٩)، وعندئذ حملهما على الدعاء لا وجه له؛ وإذا قلنا بخطأ عمر بن الخطاب وتوهمه بهما، فهذا بعيد؛ لأنّه سمع القرآن من النبي (صلى الله عليه وآله) مباشرة لا بالواسطة.

الطريق الثالث: إن ما قيل عنه من النقص في بعض مصاحف الصحابة، كمصحف ابن مسعود، وابن عباس، وأُبي بن كعب، فإنّه من خطئهم ونسيانهم، ولهذا فلا اعتبار لمصاحفهم أمام المصحف المشهور بين أيدينا والمنقول لنا بالتواتر المحكوم عليه بالكمال والتمام دون زيادة أو نقيصة.

الطريق الثالث: الحكم على صحّة القراءات المتوافقة مع أصول اللّغة العربية، وعدم صحّة المخالف لها، وعندئذ تعالج مسألة الاختلاف في القراءات التي ناهزت العشر قراءات للقرآن الكريم.

الطريق الرابع: التعويل على إيجاد حلّ دون الحاجة إلى الطعن في المصادر الحديثية المعتبرة من حيث الوثاقة، ومن دون الحاجة إلى توجيه الطعن والاتهام إلى رواة أحاديث التحريف في هذه الكتب، إذ إن هذا الحل يعمل على اقتلاع المشكلة من جذورها دون أن يترك لها أثراً سلبياً، ويقضي على التنافي بين الموقفين العملي والنظري، وهو حل يتمثّل بتوجيه الخطاب والحكم إلى ما يسمى بنسخ الحكم، أو نسخ التلاوة، أو نسخ الحكم والتلاوة، وعندئذ تكون قد

عالجنا المشكلة من دون أن نقدح في قطعية القرآن وحجيته ويقينيته وإعجازه، وعندئذ نتخلص من ظاهرة تحريف القرآن على أساس الموقف العملي والموقف النظري، فلا ازدواجية في التعاطي والتعامل معهما، ولا تنافي وتضافت كما كان متصوّرا بينهما.

ويمكن أن يناقش في الطريق الرابع، من وجوه عدة:

الوجه الأول: إنّ ما قيل في نسخ التلاوة دون الحكم لا يجدي في معالجة التنافي؛ لأن مرجعه إلى القول بالتحريف، بالإضافة إلى أنّ مستنده أخبار آحاد، ومثلها لا تجدي في المقام ولا أثر لها فيه؛ ولإجماع المسلمين على عدم إثبات النسخ بخبر الآحاد، كما أنّ القرآن لا يثبت به، بل بالتواتر، ولو أنّ الخبر كان صادقاً لكان مشهوراً بين المسلمين، ولاسيما وأنّهم قد عملوا بحكم آية الرجم دون تلاوتها كما نقل بهذا الخبر، والحال ليس كذلك؛ لأنّها لو كانت لشاع انتشارها بين المسلمين، وتمّ نقلها بنحو الاستفاضة أو التواتر، لا بخبر الآحاد، وهذا دليل بنفسه على كذب الراوي أو خطئه، كما التزم بعض علماء السنة بهذا القسم من النسخ باعتبار أنّ عمر جاء بها ولم تقبل منه، فلم تثبت ضمن آيات القرآن، فقالوا نسخت تلاوتها وبقي حكمها(٨٠).

الوجه الثاني: نسخ الحكم دون التلاوة، وهذا هو المعول عليه والمشهور بين العلماء والمفسرين، حتى صنف فيه بعضهم كتباً مستقلة، وتطرقوا فيها إلى الناسخ والمنسوخ، وخالفهم في ذلك بعض المحققين، إذ أنكروا وجود المنسوخ في القرآن الكريم، مع اتفاق الجميع على إمكانه، لوجود آيات ناسخة لأحكام في ديانات سابقة، ولأحكام ثابتة في صدر الإسلام، ويمكن تصوير ذلك من خلال:

١- إنّ الحكم الثابت في القرآن ينسخ بالسنة المتواترة، أو بالإجماع القطعي، وهذا مما اتفق على وقوعه ولا إشكال فيه عقلاً ولا نقلاً، وأما ما ذكر من وقوع النسخ كان بخبر الآحاد، فلا يلتزم به.

٢- إنّ الحكم الثابت بالقرآن ينسخ بآية أخرى منه ناظرة إلى الحكم المنسوخ، ومبيّنة لرفعه، وهذا القسم أيضا لا إشكال فيه، وقد مثلوا لذلك بآية النجوى.

٣- إن الحكم الثابت بالقرآن ينسخ بآية أخرى غير ناظرة إلى الحكم السابق، ولا مبينة لرفعه، وإنما يلتزم بالنسخ لمجرد التنافي بينهما فيلتزم بأنّ الآية المتأخرة ناسخة لحكم الآية المتقدمة.

قال السيد الخوئي: «إنّ هذا القسم من النسخ غير واقع في القرآن، كيف وقد قال الله عزّ وجل: {أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا}(٨١) ولكن كثيرا من المفسرين وغيرهم لم يتأملوا حقّ التأمّل في معاني الآيات الكريمة، فتوهموا وقوع التنافي بين كثير من الآيات، والتزموا لأجله بأنّ الآية المتأخرة ناسخة لحكم الآية المتقدمة، وحتى أنّ جملة منهم جعلوا من التنافي ما إذا كانت إحدى الآيتين قرينة عرفيّة على بيان المراد من الآية الأخرى، كالخاص بالنسبة إلى العام، وكالمقيد بالإضافة إلى المطلق، والتزموا بالنسخ في هذه الموارد وما يشبهها، ومنشأ هذا قلّة التدبّر، أو التسامح في إطلاق لفظ النسخ بمناسبة معناه اللغوي، واستعماله في ذلك وإن كان شائعا قبل تحقق المعنى المصطلح عليه، ولكن إطلاقه – بعد ذلك – مبني على التسامح لا محالة»(٨٢).

الوجه الثالث: وقد «مثلوا لنسخ التلاوة والحكم معا بما تقدّم نقله عن عائشة في الرواية العاشرة من نسخ التلاوة في بحث التحريف، والكلام في هذا القسم كالكلام على القسم الأول بعينه»(٨٣).

الهوامش:

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس ج٢، ص٤٢.
(٢) سورة النساء: ٤٦.
(٣) ينظر: لسان العرب ج٩، ص٤١.
(٤) سورة البقرة: ٥٧.
(٥) ينظر: معجم مقاييس اللغة، ج٢، ص٤٢.
(٦) ينظر: مجمع البحرين، ج١، ص٤٨٨.
(٧) انظر: التحرير والتنوير ج١، ص ٥٥٠.

(٨) ينظر: الميزان في تفسير القرآن، ج١٢، ص١٠٨؛ البيان في تفسير القرآن، ص١٨٩.
(٩) ينظر: الجمع الصوتي الاول للقرآن الكريم أو المصحف المرتل (بواعثه ومخططاته)، ص٥٦.
(١٠) ينظر: الاتقان في علوم القرآن، ج١، ص١٢٧.
(١١) ينظر: تفسير التبيان الجامع لعلوم القرآن، ج١، ص٢٤؛ الاتقان في علوم القرآن، ج٤، ص٢١٠.
(١٢) سورة النساء: ٤٦.
(١٣) مجمع البيان في تفسير القرآن، ج٣، ص١٧٣.
(١٤) الكافي، ج٨، ص٥٣.
(١٥) سورة طه: ٥.
(١٦) سورة النساء: ٤٦.
(١٧) فتح الباري شرح صحيح البخاري، ج١٣، ص٣٤٢.
(١٨) ينظر: الوجيز في القرآن، ج١٣، ص٤٦.
(١٩)سو رة المائدة: ٦.
(٢٠) ينظر: الوجيز في القرآن، ج١٣، ص٤٦.
(٢١) ينظر: الوجيز في القرآن، ج١٣، ص٤٦.
(٢٢) ينظر: البيان في تفسير القرآن، ص٢١٥.
(٢٣) سورة الإسراء: ٨٨؛ ينظر: الوجيز في القرآن، ج١٣، ص٤٦.
(٢٤) ينظر: الاتقان في علوم القرآن، ج١، ص١٢٧؛ مسند أحمد، ج٥، ص١٢٩.
(٢٥) ينظر: البيان في تفسير القرآن، ص١٩٧-٢٠٠.
(٢٦) ينظر: الاعتقادات في دين الإمامية، ص٨٤.
(٢٧) نقلاً عن: أعيان الشيعة، ج١، ص٤٥؛ التفسير الصافي، ج١، ص٥٣.
(٢٨) التبيان في تفسير القرآن، مقدمة التفسير، ج١، ص٣.
(٢٩) أجوبة المسائل المهناوية، ص١٢١، المسألة ١٣.
(٣٠) ينظر: أصل الشيعة وأصولها، ص١٣٣؛ أعيان الشيعة، ج١، ص٤١؛ الفصول المهمة، ص١٦٣؛ تهذيب الأصول، ج٢، ص١٦٥؛ البرهان للبروجردي، ص١٥٦-١٥٨، وغيرها.
(٣١) ينظر: الفصل في الملل والنحل، ج٤، ص١٨٢.
(٣٢) سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٤٢٧.
(٣٣) تاريخ الإسلام، ج١٩، ص٢٤٢.
(٣٤) تاريخ الإسلام، ج١٩، ص٢٤٧؛ تاريخ بغداد، ج٢، ص٢٦؛ البداية والنهاية، ج١١، ص٣٢.
(٣٥) تاريخ بغداد، ج٢، ص٢٥.
(٣٦) مقدمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ص٤٨٦.
(٣٧) كشف الظنون، ج١، ص٥٤١.
(٣٨) مقدمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ص١٠.
(٣٩) صيانة صحيح مسلم، ج١، ص٨٥.
(٤٠) الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص٣١٢.
(٤١) مقدمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ص٦؛ تعليق التعليق، ج٥، ص٤٢٦؛ تهذيب التهذيب، ج٩، ص٤٦.
(٤٢) الباعث الحثيث، ص ٢٩؛ وكذا ينظر: في رحاب الكتب الستة، ص ٧٢. كتابات أعداء الإسلام ومناقشتها، ج ١، ص٨٧١)؛ منهج النقد في علوم الحديث، ج ١، ص ٢٥٤.
(٤٣) سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٤٧٠.
(٤٤) صحيح مسلم، ج٣، ص١٠٠.
(٤٥) صحيح مسلم، ج٣، ص١٠٠.
(٤٦) فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ج٨، ص٥٧١.
(٤٧) مسند أحمد، ج٥، ص١٢٩.
(٤٨) شرح صحيح مسلم، ج٦، ص١٠٩
(٤٩) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، ج١، ص٢١٨.
(٥٠) المحصول، ج٤، ص٣٣٥.
(٥١) الاتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢١٤.

(٥٢) البرهان، ج٢، ص١٢٨.
(٥٣) البرهان، ج٢، ص١٢٨.
(٥٤) الإيضاح، ص٢٢٩.
(٥٥) صحيح مسلم، ج٤، ص١٦٧.
(٥٦) أحاديث عائشة أم المؤمنين، ج١، ص٣٥٩.
(٥٧) صحيح البخاري، ج٣، ص٩٠؛
(٥٨) ينظر: مسند أحمد، ج١، ص٢٤؛ صحيح مسلم، ج٢، ص٢٠٢؛ سنن النسائي، ج٢، ص١٥٠، سنن الكبرى، ج٢، ص١٤٥، وغيرها.
(٥٩) سنن الترمذي، ج٤، ص٢٦٤.
(٦٠) مقدمتان في علوم القرآن، ص٨٥-٨٨.
(٦١) مسند أحمد، ج٥، ص٢١٩.
(٦٢) ينظر: الاتقان في علوم القرآن، ج١، ص١٧٨؛ الدر المنثور، ج٦، ص٤٢١؛ السنن الكبرى، ج٢، ص٢١٠.
(٦٣) ينظر: صحيح البخاري ج ٨ ص٢٠٨ و٢١١ باب رجم الحبلى« وصحيح مسلم ج٤ ص١٦٧ وج٥ ص١١٦.
(٦٤) مسند أحمد، ١، ص٣٣.
(٦٥) الإتقان في علوم القرآن، ج٢، ص٢٦ – ٢٧.
(٦٦) الإتقان في علوم القرآن، ج٢، ص٢٥.
(٦٧) صحيح البخاري، ج٨، ص٢٥.
(٦٨) سنن الترمذي، ج٢، ص٤٤٣. وقال عنه: (حديث عمر حسن صحيح).
(٦٩) الاتقان في علوم القرآن، ج٢، ص٦٦؛ الدر المنثور، ج١، ص١٠٦.
(٧٠) ينظر: كنز العمال، ج٢، ص٥٨٤.
(٧١) ينظر: الاتقان في علوم القرآن، ج١، ص٢١٣.
(٧٢) الفقه على المذاهب الأربعة، ص٢٦٠.
(٧٣) سورة الفرقان، ص١٦٣.
(٧٤) نوادر الأصول، ص٥٦.
(٧٥) روح المعاني، ج٦، ص١٣-١٤.
(٧٦) التفسير الكبير، مفاتيح الغيب، ج٢٢، ص٧٤.
(٧٧) التفسير الكبير، مفاتيح الغيب، ج٢٣، ص١٩٦.
(٧٨) النسخ في القرآن، دراسة تشريعية تاريخية نقدية، ج١، ص٢٨١.
(٧٩) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ج٨، ص٦٩٦.
(٨٠) ينظر: البيان في تفسير القرآن، ص٢٨٥.
(٨١) سورة النساء: ٨٢.
(٨٢) ينظر: البيان في تفسير القرآن، ص٢٨٧.
(٨٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٨٧.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم
١. ابن الصباغ، علي بن محمد، الفصول المهمة في معرفة الأئمة، تحقيق: سامي الغريري، نشر: دار الحديث، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
٢. ابن حجر، مقدمة فتح الباري، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان ١٤٠٨ هـ. مقدمتان في علوم القرآن.
٣. ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت سنة ١٣٩٥، طبعة أخرى تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار عكاظ للنشر والتوزيع سنة ١٤٠٢هـ.
٤. ابن حنبل مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل، دار صادر، بيروت، مؤسسة قرطبة، مصر.
٥. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، الطبقات الكبرى، دار صادر، بيروت.
٦. ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا ت ٣٩٥ هـ، معجم مقاييس اللغة: تحقيق عبد السلام محمد هارون، سنة الطبع ١٤٠٤هـ.
٧. ابن كثير، البداية والنهاية، مكتبة المعارف – بيروت.
٨. ابن منظور، محمد بن جمال بن مكرم، لسان العرب، دار صادر . بيروت، الطبعة الأولى.

٩. الحلي، الحسن بن يوسف ابن المطهر، أجوبة المسائل المهناوية، الناشر مطبعة الخيام.
١٠. العسكري، مرتضى، أحاديث عائشة أم المؤمنين، الناشر : التوحيد للنشر
الطبعة : الخامسة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م مطبعة صدر.
١١. الأردبيلي، أحمد بن محمد، مجمع الفائدة والبرهان شرح إرشاد الأذهان، تحقيق: مجتبى العراقي، وشيخ علي پناه الاشتهاردي، و حسين اليزدي، نشر: جامعة المدرسين في الحوزة العلمية قم المشرفة ١٤٠٣.
١٢. إسماعيل بن حماد، الصحاح، اعتنى به خليل مأمون شيحا، ط١، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م.
١٣. الآلوسي محمود بن عبد الله أبو الثناء الحسيني البغدادي الشافعي شهاب الدين، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي – بيروت.
١٤. البحراني، هاشم الحسيني، البرهان في تفسير القرآن، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الثانية ١٤٢٧.
١٥. البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، الناشر: المد الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
١٦. البروجردي، البرهان على عدم تحريف القران، مكتبة مصطفوي، طهران، ١٣٧٥هـ ش.
١٧. ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، طبع الدار التونسية للنشر ١٩٨٤م.
١٨. البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، (ت،٤٥٨هـ)، طبع ونشر، دار الفكر ــ بيروت.
١٩. تاريخ الاسلام، المنظمه العالمية للحوزات، الطبعة الاولى، ١٤٢١ هـ تاريخ بغداد،
٢٠. الترمذي، محمد بن عيسى، جامع الترمذي «الجامع الصحيح المسمى سنن الترمذي»، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ.
٢١. الترمذي، محمد بن عيسى، نوادر الأصول في أحاديث الرسول.
٢٢. التستري، محمد تقي، قاموس الرجال، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ.
٢٣. الجرجاني، التعريفات، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٥، ط١.
٢٤. الجصاص، أبو بكر احمد بن علي الرازي، أحكام القرآن، دار الإحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.ق.
٢٥. الجمع الصوتي الأول للقرآن الكريم أو المصحف المرتل (بواعثه ومخططاته).
٢٦. حاجي خليفة، كشف الظنون، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان.
٢٧. الخوئي، أبو القاسم، البيان في تفسير القران، المتوفى ١٤١١ هـ، الناشر: دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، ١٣٩٥هـ –١٩٧٥م.
٢٨. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق حسين الأسد، ط٩، ١٤١٣ق.
٢٩. الرازي الشافعي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي، المحصول، تحقيق: د. جابر القياض العلوان، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ.
٣٠. الرازي محمد ابن أبي بكر، مفاتيح الغيب المشهور بالتفسير الكبير، المطبعة البهية، القاهرة ١٩٣٨.
٣١. الزبيدي، محب الدين أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.ق.
٣٢. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمد الزمخشري الخوارزمي، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، طبعة دار المعرفة طبعة أخرى.
٣٣. السجستاني ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي، كتاب المصاحف مؤسسة غراس للنشر، بيروت لبنان.
٣٤. السيوطي جلال الدين الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط: الأولى، ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م. طبعة المشهد الحسيني بمصر.
٣٥. السيوطي، جلال الدين (ت ٩١١هـ)، الدّر المنثور، مطبعة فتح، جدة، نشر دار المعرفة، ط١٣٦٥،١هـ. ونشر المكتبة الإسلامية، ومكتبة الجعفري بطهران، ودار الكتب العراقية، كاظمية.
٣٦. شاكر، أحمد محمد الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ط: الثالثة، مصر.
٣٧. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
٣٨. الصافي، لطف الله، هداية العباد، نشر دار القرآن الكريم، ط١ ١٤١٦هـ
٣٩. الصنعاني، عبد الرزاق، تحقيق حبيب الرحمن الأعلمي، طبعة المكتب الإسلامي.
٤٠. الطباطبائي، العلامة السيد محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٢، ١٣٩١ هـ.

٤١. الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، مطبعة العرفان، صيدا، لبنان، ١٣٥٥هـ.ق.
٤٢. الطريحي، فخر الدين، مجمع البحرين، نشر المكتبة المرتضوية طهران، طبعة عام ١٣٦٢هـ.ش.
٤٣. الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، الناشر مكتب الإعلام الإسلامي، ط١، قم، ١٤٠٩.
٤٤. العاملي، محسن الأمين بن عبد الكريم، أعيان الشيعة: (١٩٥٢ م).
٤٥. العراقي، زين الدين عبد الرحيم، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، طبعة دار الحديث ، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ، طبعة أخرى دار الفكر سنة ١٤٠١هـ.
٤٦. العسقلاني، ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار السلام، الرياض، ط١٤٢١،١هـ.
٤٧. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٨. القمي، الميرزا أبو القاسم، القوانين المحكمة في الأصول المتقنة، ترجمه وعلق عليه رضا حسين صبح، مؤسسة إحياء الكتب الإسلامية.
٤٩. كاشف الغطاء، الشيخ الأكبر الشيخ جعفر كاشف الغطاء، أصل الشيعة وأصولها، المطبعة العلوية، الطبعة الأولى، النجف الأشرف، مكتبة كاشف الغطاء، النجف الأشرف.
٥٠. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي: تصحيح وتعليق غفاري، الطبعة الثالثة ١٣٦٧ش، طهران.
٥١. المتقي الهندي، علاء الدين بن علي، كنز العمال. تحقيق فكري حياني، وصفوة السقا، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٢. المجلسي، العلامة محمد باقر، بحار الأنوار، تحقيق، محمد باقر البهبودي، نشر مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
٥٣. الموسوي روح الله الخميني، تهذيب الأصول، مؤلف: سبحاني، جعفر، انتشارات دار الفكر، قم، چاپ دوم، ١٣٦٧هـ.ش.
٥٤. النجاشي الأسدي الكوفي، أبو العباس احمد بن علي بن احمد بن العباس، رجال النجاشي، المتوفى ٤٥٠هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.
٥٥. النسائي، عبد الرحمن أحمد بن شعيب، سنن النسائي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ – ١٤١٦
٥٦. النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية – مصطفى زيد – دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
٥٧. النووي، الإمام محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي ت ٦٧٦ هـ، شرح صحيح مسلم: دار القلم، بيروت،ط ١٤٠٧.١هـ صحيح البخاري: الحافظ محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (٢٥٦ هـ.
٥٨. النيسابوري، الحافظ أبو عبد الله، المستدرك على الصحيحين، دار المعرفة، بيروت.
٥٩. النيسابوري، مسلم بن الحجاج القشيري، صحيح مسلم، نشر وتوزيع رئاسات البحوث العلمية والإفتاء بالرياض سنة ١٤٠٠هـ.
٦٠. الهيثمي، مجمع الزوائد، دار الكتب العربيّة، بيروت لبنان ١٤٠٨ هـ
٦١. الوجيز في القران مؤسسة المعارف الإسلامية ط٢، بيروت لبنان.
٦٢. الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، الطبعة الأولى، بيروت.
٦٣. الصدوق أبو جعفر محمّد بن محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه، الاعتقادات في دين الإمامية، ط٢، مؤسسه الإمام الهادي(ع)، ١٣٩٠ش.
٦٤. ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف (ت ٦٤٣هـ) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت.
٦٥. العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) تغليق التعليق على صحيح البخاري، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي (ت ١٤٤١ هـ) الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار – بيروت، عمان – الأردن الطبعة: الأولى، ١٤٠٥
٦٦. القنوجي، البخاري أبو الطيب صديق حسن خان، محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني، الحطة في ذكر الصحاح الستة، الناشر دار الجيل – دار عمار.
٦٧. أبو شهبة، محمد محمد، في رحاب الكتب الستة، الناشر مجمع البحوث الإسلامية،١٩٩٥.
٦٨. نور الدين عتر منهج النقد في علوم الحديث، الناشر: دار الفكر، دمشق – سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠١ هـ–١٩٨١ م.
٦٩. الحكيم الترمذي محمد بن علي بن الحسن بن بشر، (ت نحو ٣٢٠هـ) نوادر الأصول، المحقق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل – بيروت

Al-Thakawat Al-Biedh Maga-

Website address
White Males Magazine
Republic of Iraq
Baghdad / Bab Al-Muadham
Opposite the Ministry of Health
Department of Research and Studies
Communications
managing editor
07739183761
P.O. Box: 33001
International standard number
ISSN 2786-1763
Deposit number
In the House of Books and Documents
(1125)
For the year 2021
e-mail
Email
off reserch@sed.gov.iq
hus65in@gmail.com

فصلية مُحكَمة تُعنى بالبحوث والدراسات العلمية والإنسانية والفكرية
العدد (١٦) السنة الثالثة ربيع الأول ١٤٤٦ هـ أيلول ٢٠٢٥ م

general supervisor

Ammar Musa Taher Al Musawi

Director General of Research and Studies Department

editor

Mr. Dr. fayiz hatu alsharae

managing editor

Hussein Ali Mohammed Al-Hasani

Editorial staff

Mr. Dr. Abd al-Ridha Bahiya Dawood

Mr. Dr. Hassan Mandil Al-Aqili

Prof. Dr. Nidal Hanash Al-Saedy

a.m.d. Aqil Abbas Al-Rikan

a.m.d. Ahmed Hussain Hai

a.m.d. Safaa Abdullah Burhan

Mother. Dr.. Hamid Jassim Aboud Al-Gharabi

Dr. Muwaffaq Sabry Al-Saedy

M.D. Fadel Mohammed Reda Al-Shara

Dr. Tarek Odeh Mary

M.D. Nawzad Safarbakhsh

Prof. Noureddine Abu Lehya / Algeria

Mr. Dr. Jamal Shalaby/ Jordan

Mr. Dr. Mohammad Khaqani / Iran

Mr. Dr. Maha Khair Bey Nasser / Lebanon